AL-AFKAR: Journal for Islamic Studies
Journal website: https://al-afkar.com

P-ISSN : 2614-4883; E-ISSN : 2614-4905 Vol. 7 No. 2 (2024)
https://doi.org/10.31943/afkarjournal.v7i2.939 pp. 209-221

Research Article

النقود الإلكترونية كرأس المال في عقد السلم عند المذهب الشافعي

Muhammad Ali Mahmud[1], Khaerudin Khamsin[2], Imron Rosyadi[3], Syailendra Sabdo Djati PS[4]

1. Universitas Muhammadiyah Surakarta; aleemuhammad94@gmail.com
2. Universitas Muhammadiyah Surakarta; khaeruddin@umy.ac.id
3. Universitas Muhammadiyah Surakarta; ir120@ums.ac.id
4. Universitas Muhammadiyah Surakarta; Syailendra07@gmail.com

Copyright © 2024 by Authors, Published by AL-AFKAR: Journal For Islamic Studies. This is an open access article under the CC BY License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

Received : November 16, 2023 Revised : February 09, 2024
Accepted : March 05, 2024 Available online : April 16, 2024

How to Cite: Muhammad Ali Mahmud, Khaerudin Khamsin, Imron Rosyadi and Syailendra Sabdo Djati PS (2024) "النقود الإلكترونية كرأس المال في عقد السلم عند المذهب الشافعي", *al-Afkar, Journal For Islamic Studies*, 7(2), pp. 209–221. doi: 10.31943/afkarjournal.v7i2.939.

الملخص

الطريقة المستخدمة في دفع ثمن البيع الذي يعتمد على السلم تعتبر جانبًا هامًا في معاملات الاقتصاد الإسلامي. أصبحت النقود الإلكترونية ظاهرة هامة في تطور أنظمة الدفع الحديثة. في سياق الاقتصاد الإسلامي، يصبح من الملائم إعادة النظر في طريقة دفع ثمن البيع الذي يعتمد على السلم وفقًا لرؤية الإمام الشافعي، خاصة في سياق التكامل مع النقود الإلكترونية. توضح هذه الدراسة بشكل شامل حول استخدام النقود الإلكترونية في تسليم رأس مال السلم وفقًا رؤية الإمام الشافعي، ويحلل كيف يمكن للنقود الإلكترونية أن تكون نموذجًا مناسبًا للدفع وفقًا لمبادئ البيع السلامي وفقًا لرؤية الإمام الشافعي. تتناول هذه الدراسة عن طريقة تسليم رأس مال السلم عند الإمام

الشافعي، وتحليل كيف يمكن للنقود الإلكترونية أن تكون نموذجًا مناسبًا لأسلوب دفع يتفق مع مبادئ بيع السلام وفقًا لرؤية الإمام الشافعي، وإلى أي مدى يمكن تطبيق هذا الأسلوب في سياق الاقتصاد الحالي. الطريقة البحثية المستخدمة هي المنهج الكيفي، والبيانات المستخدمة هي نتيجة تحليل الأدبيات ودراسة المراجع من مصادر الأساسية والثانوية. تظهر نتائج البحث أن طريقة تسليم رأس مال السلم وفقًا للإمام الشافعي أي التسليم نقداً وفوراً، وأن النقود الإلكترونية يمكن أن تكون نموذجًا مناسبًا لطريقة الدفع وفقًا لمبادئ بيع السلم حسب إمام الشافعي لذلك، يتوقع من هذا البحث أن يقدم فهمًا أعمق حول الطريقة المستخدمة في تسليم رأس مال السلم وكيف يمكن للنقود الإلكترونية أن تلعب دورًا في تيسير صفقات بيع السلم، وفقًا لتصور إمام الشافعي ومدى صلتها في سياق الاقتصاد الحديث.

كلمات مفتاحية: بيع السلم، الإمام الشافعي، النقود الإلكترونية.

Abstrak. Metode pembayaran dalam jual beli salam merupakan aspek penting dalam transaksi ekonomi Islam. Uang elektronik telah menjadi fenomena yang signifikan dalam perkembangan sistem pembayaran modern. Dalam konteks ekonomi Islam, metode pembayaran jual beli salam menurut pandangan Imam Syafii menjadi relevan untuk ditinjau kembali, terutama dalam integrasi uang elektronik. penelitian ini menjelaskan tentang metode pembayaran dalam jual beli salam, serta menganalisis bagaimana uang elektronik dapat menjadi model pembayaran yang sesuai dengan prinsip-prinsip jual beli salam menurut pandangan Imam Syafii. Penelitian ini bertujuan untuk mengkaji metode pembayaran jual beli salam dan menganalisis bagaimana uang elektronik dapat menjadi model pembayaran yang sesuai dengan prinsip-prinsip jual beli salam menurut pandangan Imam Syafi'i dan sejauh mana metode ini dapat diterapkan pada konteks ekonomi saat ini. Metode penelitian yang digunakan adalah pendekatan kualitatif, Data yang digunakan adalah hasil analisis literatur dan studi kepustakaan dari sumber-sumber primer dan sekunder. Hasil penelitian menunjukkan bahwa Cara pembayaran bay' salam menurut Imam Syafii Yaitu tunai dan langsung, dan uang elektronik dapat menjadi model pembayaran yang sesuai dengan prinsip-prinsip jual beli salam menurut Imam Syafii, Oleh karena itu, penelitian ini diharapkan dapat memberikan pemahaman yang lebih mendalam tentang metode pembayaran jual beli salam dan bagaimana peran uang elektronik dalam memfasilitasi transaksi jual beli salam, menurut Imam Syafii dan relevansinya dalam konteks ekonomi modern.

Kata Kunci: Jual Beli Salam, Imam Syafi'i, Uang Elektronik.

المقدمة.

البيع والشراء هو نشاط مبادلة الممتلكات بأصول أو منافع مباحة وإن كانت في الذمة.[1] يحتاج المجتمع إلى أنشطة البيع والشراء كوسيلة لتلبية احتياجاتهم اليومية. لقد جعل الله سبحانه وتعالى البشر كمخلوقات يحتاج بعضهم إلى البعض حتى يساعدوا بعضهم البعض ويتبادلون الاحتياجات لتلبية جميع احتياجاتهم.[2]

[1] Abdullah bin Muhammad Ath Thayyar, dkk, *Ensiklopedia Fiqih Muamalah dalam Pandangan 4 Madzab*, terj. Miftahul Khairi (Yogyakarta: Makhtabah Al Hanif, 2014), 2.

[2] Sulaiman Rasjid, *Fiqih Islam* (Bandung: Sinar Baru Algensindo, 2017), 278.

ومن الملاحظ أن البيوع المؤجلة تشكل أحد أهم أوجه النشاطات الاستثمارية في الاقتصاد الإسلامي التي تتعامل بها المصارف الإسلامية، إذ تعد هذه البيوع مصدرًا من المصادر التمويلية للمصارف الإسلامية، ومن هذه البيوع السلم، هو بيع عوض موصوف في الذمة إلى أجل معلوم بثمن معجل.[3] يجب أن يكون مسلم فيه قادرًا على تحديد السعر. والسعر يجب أن يختلف حسب وصف خصائصه الخارجية، كذكر النوع والجودة واللون ومكان التسليم حتى لا يكون فيه خلاف.[4]

وقد أجيز بيع السلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو موضح في سورة البقرة الآية 282:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِۚ

قال ابن عباس علاقة الآية بصفقة السلم. وذلك يواضح من قوله: "أشهد أن السلف مضمون إلى أجل مسمى وقد أحله الله في كتابه وأذن فيه" ثم قرأ هذه الآية[5].

بيع السلام هو عقد يسهل على البشر تلبية احتياجاتهم الاقتصادية، لأن المنتجين في بعض الأحيان لا يوفرون سلعًا معينة عندما يحتاجها المستهلكون، لذا لابد على المستهلكين طلبها مسبقا لتلبية احتياجاتهم. وبذلك يتضح أن السلم من الناحية المالية يسد حاجة تمويلية للبائع وحاجة استثمارية للمشتري، ومن الناحية السلعية يسد حاجة إنتاجية للبائع أو استهلاكية للمشتري.

المذهب الشافعي من المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة عند أهل السنة والجماعة. وهو من المذاهب التي تؤثر على تطور الإسلام والاقتصاد الإسلامي خاصة، ومن أشهر المذاهب في إندونيسيا، لذا فإن وجود فقه المذهب الشافعي يتوسع دائمًا من خلال دراسة المجتمع وتطبيقه في الحياة اليومية.

قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : "لَا يَجُوزُ جِمَاعُ السَّلَفِ حَتَّى يَجْمَعَ خِصَالًا، أَنْ يَدْفَعَ الْمُسَلِّفُ ثَمَنَ مَا سَلَّفَ..."[6]

"وَلَا يَقَعُ اسْمُ التَّسْلِيفِ فِيهِ حَتَّى يُعْطِيَهُ مَا سَلَّفَهُ قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَ مَنْ سَلَّفَهُ..."[7]

أي أن في بيع السلف أو السلم، يشترط قبض رأس المال نقدا في مجلس العقد قبل تفرق العاقدان، ولا يجوز تأخيره عنه. ومع أن الإمام مالك يرخص بتأخير قبض رأس المال إلى ثلاثة أيام فأقل، ولو بشرط في العقد، سواء أكان رأس المال عينا أم دينا؛ لأن السلم معاوضة لايخرج بتأخير قبض رأس المال عن أن يكون سلما.[8]

---

[3] Muhammad Syafi'i Antonio, *Bank Syariah dari Teori ke Praktik* (Jakarta: Gema Insani, 2001), 108.

[4] Ath Thayyar, *Ensiklopedia Fiqh*, 140.

[5] أبو بكر البيهقي، *السنن الكبرى*، (بيروت: دار الكتب العلمية، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة، 1424 ه)، كتاب البيوع، باب جواز السلف المضمون بالصفة، ج. 6، ص. 30.

[6] أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الأم، (بيروت: دار المعرفة، 1990م)، ج. 3، ص. 95.

[7] Ibid.

[8] الزحيلي، *الفقه الإسلامي وأدلته*، ج، 5 ص، 3608.

منهج البحث.

المنهج الذي استخدمه الكاتب في هذه الدراسة هو المنهج النوعي باستخدام أسلوب البحث المكتبي (library research). والطريقة المستخدمة في هذا البحث هي دراسة الأدبيات، وهي طريقة بحث تقوم على جمع البيانات من مصادر متعددة ذات صلة بأحكام الصلح وفقًا للإمام الشافعي، ثم تحليلها.

هذا البحث من حيث النوع يُعدّ من البحث الكيفي على منهج الوصفي التحليلي.

ويعتبر الوصفي من المناهج الرئيسية في البحوث الإنسانية والاجتماعية على دراسة الظاهرة (درويس، 2018: 71). للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها[9]. وكذالك بمنهج البحث التحليلي وهو بحث وصفي أساسيا.

النتائج والمناقشة.

1. تعريف بيع السلم

السلم في لغة العرب بمعنى الإعطاء، والترك، والتسليف. وسلم وأسلف بمعنى واحد. يقال: أسلم وسلم إذا أسلف وهو أن تعطي ذهبا وفضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة وسلمته إليه.[10]

وقد نقل صاحب كتاب فتح الباري في باب السلم عن الماوردي: أن السلف لغة أهل العرق، والسلم: لغة أهل الحجاز والسلف أعم، وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم.[11]

أما تعريف السلم في اصطلاح لدى الشافعية: **بأنه** عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطي عاجلا[12]. وقيل: هو عقد على موصوف بذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس عقد.

2. الأدلة على مشروعية بيع السلم

ثبتت مشروعية السلم بالكتاب، والسنة، والإجماع.

---

[9] الرفاعي، أحمد حسين، مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية، (عمان: دار وائل للنشر، السنة 1998م)، ص. 122

[10] ابن منظور، *لسان العرب*، (بيروت: دار صادر، الطبعة الثالثة، 1414ه) ج. 12، ص. 295.

[11] ابن حجر العسقلاني الشافعي، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، (بيروت: دار المعرفة، بدون طبعة، 1379 ه) ج. 4، ص. 428.

[12] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، *روضة الطالبين وعمدة المفتين*، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1412ه)، ج. 4، ص.3.

أما الكتاب، يقول عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾[13]؛ يحتمل كل دين ويحتمل السلف خاصة، وقد ذهب فيه ابن عباس إلى أنه في السلف. قال ابن عباس: "أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحلَّه الله في كتابه وأذن فيه"، ثم قرأ هذه الآية (رواه الحاكم)[14] . قال الشافعي: "وإن كان كما قال ابن عباس في السلف قلنا به في كل دين قياسا عليه لأنه في معناه، والسلف جائز في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والآثار وما لا يختلف فيه أهل العلم علمته"[15] .

أما السنة، عن مالك، عن أبي رافع، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أنه قال: استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، بكرا. فجاءته إبل من الصدقة. قال أبو رافع: فأمرني رسول الله عليه السلام، أن أقضي الرجل بكره. فقلت: لم أجد في الإبل إلا جملا خيارا رباعيا. فقال رسول الله: «أعطه إياه؛ فإن خيار الناس أحسنهم قضاء»[16].

وأما الإجماع، فيجتمع السلف وهو بيع الصفات وبيع الأعيان في أنه لا يحل فيهما بيع منهي عنه، ويفترقان في أن الجزاف يحل فيما رآه صاحبه، ولا يحل في السلف إلا معلوم بكيل أو وزن أو صفة[17].

3. أركان السلم وشروطه

أركان السلم

نضرا لأن السلم لدى الفقهاء نوع من البيع، لذلك فإن أركانه هي أركان البيع، وذهب الشافعية[18] إلى أن أركان السلم ثلاثة وهي:

1. العاقدان: وهما المُسْلم (المشتري) ويسمى رب السلم، والمُسلَم إليه (البائع).
2. المعقود عليه (المحل): وهو المسلَّم فيه (المبيع)، ورأس مال السلم (الثمن).
3. الصيغة: وهي الإيجاب ويصدر من المُسلِم (المشتري)، والقبول ويصدر من المسلم إليه (البائع).

4. شروط السلم

---

[13] سورة البقرة: الآية 282

[14] محمد بن عبد الله الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1411ه)، ج. 2، ص. 314.

[15] محمد بن إدريس الشافعي، *الأم*، (بيروت: دار المعرفة، 1410ه)، ج. 3، ص. 94

[16] مالك بن أنس، *الموطأ*، (أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، الطبعة الأولى، 1425 ه)، ج. 4، ص. 981.

[17] محمد بن إدريس الشافعي، ج. 3، ص. 94

[18] محمد بن أبي بكر الأسدي الشافعي، بداية المحتاج في شرح المنهاج، (جدة: دار المنهاج, 2011)،. ص. 109.

أما شروط السلم فيشترط لصحة السلم في المذهب الشافعي ما يشترط في البيع عامة، ويزاد فيه شرائط خاصة به لا يصح إلا باجتماعها كلها[19].

فقد ذكر فقهاء الشافعية أن السلم يصح بثمانية شرائط[20]:

الأول: وهي أن يكون في صفات معلومة بعد ذكر جنس ونوع، فيذكر في السلَم في الإبل والبقر والغنم مثلا الذكورة والأنوثة والسن واللون والنوع.

الثاني: في مقدار معلوم، أي أن يكون المسلم فيه معلومَ القدر كيلاً في مكيل، ووزنا في موزون، وعدًّا في معدود، وذرعا في مذروع.

الثالث: أن يكون الأجل معلوما، أي الأجل كشهر كذا؛ فلو أجل السلم بقدوم زيد مثلا لم يصح.

الرابع: أن يكون موجودا في الغالب وقت التسليم، أي استحقاق تسليم المسلم فيه. فلو أسلم فيما لا يوجد عند المحل كرطب في الشتاء لم يصح.

الخامس: تعيين موضع قبضه، أي محل التسليم إن كان الموضع لا يصلح له أو صلح له، ولكن لحمله إلى موضع التسليم مؤنة.

السادس: أن يكون الثمن معلوما بالقدر أو بالرؤية له.

السابع: أن يتقابضا قبل التفرق، أي المسلم والمسلم إليه في مجلس العقد، فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد.

الثامن: أن يكون عقد السلم ناجزا لا يدخله خيار الشرط. بخلاف خيار المجلس فإنه يدخله.

5. رأس مال السلم

فرأس المال ما لزم المشتري بالعقد لا ما نقده بعد العقد؛

أ. شروط رأس مال السلم

أن رأس المال لابد أن يكون معلومًا للعاقدين كسائر عقود المعاوضات، فيجب بيان جنس ونوع وصفة رأس المال في السلم، وذلك لإزالة الجهالة في العقد المفضية إلى التراع وفساد البيع.[21]

ويجوز أن يكون معيناً فإن كان في الذمة نظرت فإن كان من الأثمان حمل على نقد البلد وإن كان في البلد نقود حمل على الغالب منها وإن لم يكن في البلد نقد غالب وجب بيان نقد معلوم وإن كان رأس المال عرضاً وجب بين الصفات التي تختلف بها الأثمان لأنه عوض في الذمة غير معلوم بالعرف فوجب بيان صفاته كالمسلم فيه وإن كان رأس المال معيناً ففيه قولان: أحدهما يجب ذكر

[19] أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، (دمشق: دار الفكر، الطبعة الرَّابعة، بدون سنة)، ج. 5، ص. 3604

[20] أحمد بن الحسين الأصفهاني، *متن الغاية والتقريب في الفقه الشافعي*، (بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الثانية، بتحقيق: ماجد الحموي، 1415ه)، ص. 157-158

[21] المهذب في فقة الإمام الشافعي أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي دار الكتب العلمية، ج،2 ص، 76

صفاته ومقداره لأنه لا يؤمن أن ينفسخ السلم بانقطاع المسلم فيه فإذا لم يعرف مقداره وصفته لم يعرف ما يرده والثاني لا يجب ذكر صفاته ومقداره لأنه عوض في عقد لا يقتضي رد المثل فوجب أن تغني المشاهدة عن ذكر صفاته ومقداره كالمهر والثمن في البيع وإن كان رأس المال بما لا يضبط بالصفة كالجواهر وغيرها فعلى القولين إن قلنا يجب صفاته لم يجز أن يجعل ذلك رأس المال لأنه لا يمكن ذكر صفاته وإن قلنا لا يجب جاز أن يجعل ذلك رأس المال لأنه معلوم بالمشاهدة[22]

ب. تسليم رأس مال السلم

لا يجوز تأخير قبض رأس المال عن المجلس لقوله صلى الله عليه وسلم: "أسلفوا في كيل معلوم" والإسلاف هو التقديم ولأنه إنما سمي سلماً لما فيه من تسليم رأس المال فإذا تأخر لم يكن سلماً فلم يصح ويجوز أن يكون رأس المال في الذمة.[23]

اتفق الفقهاء على أنه يجب تسليم رأس المال في مجلس العقد تجنبًا لبيع الدين بالدين إن كان رأس المال في الذمة، واستدلوا بما يلي:[24]

أولا: أن معنى السلم يتحقق بالتسليم والقبض، فهو بيع آجل بعاجل

ثانيًا: أن السلم عقد غرر رخص لحاجة الناس إليه فلا يضاف إليه غرر آخر

ثالثًا: المقصود من الترخيص بالسلم هو الرفق بالمسلم إليه، فبالتأجيل يبطل المقصود

رابعًا: السلم من عقود المعاوضة، لا يجوز فيها شرط تأخير العوض المطلق

ذهب الشافعية إلى أنه يشترط تسليم رأس مال السَّلَم في مجلس العقد، فلو تفرقا قبل قبض رأس المال أو ألزماه بطل العقد، أو قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض، وفيما يقابله من المسلم فيه.[25]

واستدل الشافعي على ذلك بما ورد عن ابن عباس «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين وربما قال السنتين والثلاث فقال " من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم»

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - [26]: هذا الحديث يدل على أنه لا يجوز جماع السلف حتى يجمع خصالا، أن يدفع المسلف ثمن ما سلف لأن في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «من سلف

[22] المهذب في فقة الإمام الشافعي أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي دار الكتب العلمية، ج،2 ص، 78

[23] المهذب في فقة الإمام الشافعي أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي دار الكتب العلمية، ج،2 ص، 76

[24] الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415ه) ج، 3 ص، 4

[25] الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1415ه)، ج. 3، ص. 4

[26] محمد بن إدريس الشافعي، *الأم*، (بيروت: دار المعرفة، 1410ه)، ج. 3، ص. 95

فليسلف» إنما قال فليعط ولم يقل ليبايع، ولا يعطي، ولا يقع اسم التسليف فيه حتى يعطيه ما سلفه قبل أن يفارق من سلفه.

فلو تفرقا بين المشتري والبائع قبل تسليم رأس المال في بيع السلم، فإن بيع السلم يُعتبر باطلاً. ومع ذلك، إذا حدث هذا الانفصال بعد أن قام المشتري بتسليم جزء من رأس المال في بيع السلم، يحدث اختلاف في الرأي. يرى الشيخ أبو شجاع أن القانون بخصوص بعض أصناف بيع السلم التي لم يتم دفع رأس المال الخاص بها هو أنها تعتبر باطلة.[27] المقصود من التسليم والاستلام الذي ذكره الإمام الشافعي هو التسليم والاستلام الحقيقي.[28] فلو أحال المسلم برأس مال السلم وقبضه المحتال، وهو المسلم إليه من المحال عليه في المجلس لم يكف.

وفقًا لرأيه، إذا تم تسليم رأس المال في عقد بيع السلم عن طريق تسليم ديون المشتري المتواجدة لدى شخص آخر، فإنه لا يعتبر صحيحًا شرعًا، حتى وإن كان البائع قادرًا على استلام هذه الديون. يكون ذلك لأن هذا الشخص الآخر يسدد ديونه بنفسه وليس عن المشتري. ولكن، لكي يكون عقد بيع السلم صحيحًا، يجب على المشتري أولاً أن يستلم ديونه من هذا الشخص الآخر، ثم يقوم المشتري بتسليم تلك الأموال إلى البائع كرأس مال لعقد بيع السلم[29]. بينما إذا طلب البائع من المشتري تسليم رأس المال لشخص آخر، يعتبر عقد بيع السلم صحيحًا. لأن هذا الشخص الآخر يُعتبر وكيلاً عن البائع في استلام رأس المال في بيع السلم.

بالنسبة لحالة استلام البائع لرأس المال في صفقة البيع بالسلم، ثم تسليم رأس المال مرة أخرى إلى المشتري، فإن هذا يُسَمَح به. ولكن إذا تم تسليم رأس المال مرة أخرى إلى المشتري لسداد دين، فإن هنا تحدث اختلاف في آراء علماء مذهب الشافعي. إمام الرافعي الذي نقل رأي الراوياني يقول إن عقد البيع بالسلم في مثل هذه الحالة لا يعتبر صحيحًا. بينما يقول الأصنعي إن عقد البيع بالسلم في مثل هذه الحالة صحيح. السبب في ذلك هو أن تسليم المال من البائع إلى المشتري خلال فترة الخيار يُعتبر صحيحًا وفقًا للرأي الأكثر اتساقًا. إن ذلك يُعتبر إعطاء صلاحيات من البائع، تمامًا كما يُسَمَح للمشتري بإنفاق السلع التي قام بطلبها بعد استلامها، لذا يُسَمَح أيضًا للبائع بإنفاق أمواله بعد تسليمها من قبل المشتري.

بيع السلم يجب أن يكون دائمًا، حيث لا يجوز أن يحتوي على شرط الخيار.[30]

قال الإمام الشافعي لا يجوز البيع الموصوف إلا بأن يقبض صاحبه ثمنه قبل أن يتفرقا؛ لأن قبضه ما سلف فيه قبض ملك، وهو لو قبض مال الرجل على أنه بالخيار لم يكن قبضه قبض ملك،

[27] Al-Hisni, Terjemah Kifayatul Akhyar, 56.

[28] فتح القريب، بابن قاسم، لجفان والجابي للطباعة والنشر، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2005 م ص، 171

[29] Al-Hisni, Terjemah Kifayatul Akhyar, 56.

[30] Rachmad Shafe'i, Fiqih Muamalah (Bandung, Pustaka Setia, 2010), 104.

ولا يجوز أن يكون الخيار لواحد منهما؛ لأنه إن كان للمشتري فلم يملك البائع ما دفع إليه، وإن كان للبائع فلم يملكه البائع ما باعه؛ لأنه عسى أن ينتفع بماله ثم يرده إليه فلا يجوز البيع فيه إلا مقطوعا بلا خيار.[31]

تشمل هذه الشروط شرط تسليم رأس المال في بيع السلم، نظرًا لأن وجود حق الخيار يؤدي إلى عدم إمكانية تسليم رأس المال في مكان العقد.[32] بينما يتطلب هذا رأس المال لتوفير مسلم فيه.

6. النقود الإلكترونية كرأس مال السلم

استخدمت مصطلحات مختلفة للتعبير عن النقود الإلكترونية منها النقود الرقمية، والعملة الرقمية، والنقدية الإلكترونية، ومصطلح النقود الإلكترونية هو الأكثر استخداما وشيوعا[33].

مصطلح النقود الإلكترونية يشمل مجموعة المنتجات المصممة لتزويد المستهلكين ببدائل لطرق الدفع التقليدية غير أنه من الصعب التوصل إلى تعريف يتضمن كافة نظم النقود الإلكترونية على نحو يميزها بدقة من النواحي القانونية والتقنية والاقتصادية، إزاء تعدد أنواعها، حيث يكاد يتفق الخبراء على عدم جدوى تقديم تعريف دقيق للنقود الإلكترونية حاليا، غير أنه لا يوجد الخلاف بين الخبراء على أن مصطلح النقود الإلكترونية يشمل على وجه الخصوص على صورتين. الصورة الأولى: هي البطاقات السابقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة. الصورة الثانية: هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحساب الآلي المفتوحة خاصة الإنترنيت[34].

تعريف النقود الإلكترونية

النقود الإلكترونية هي وسيلة دفع إلكترونية يتم الحصول عليها أولا عن طريق إيداع مبلغ معين من المال لدى الجهة المصدرة له، إما مباشرة، أو عن طريق وكلاء الإصدار، أو عن طريق الخصم من حساب في أحد البنوك ويتم إدخال قيمة النقود في الحساب. قيمة النقود في وسائط النقود

[31] محمد بن إدريس الشافعي، الأم، (بيروت: دار المعرفة، 1410هـ)، ج. 3، ص. 136

[32] Az-Zuhaily, 249.

[33] محمد، الآثار النقدية والاقتصادية المالية للنقود الإلكترونية، 133/1، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون.

[34] بوعافية، رشيد (2014). دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية ص: 112-114. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 1، العدد 2، الصفحات 111-131

الإلكترونية، والتي ترد بوحدات الروبية، والتي تستخدم في تنفيذ معاملات الدفع عن طريق التخفيض المباشر لقيمة النقود في وسيلة النقود الإلكترونية[35].

يمكن تقديم تعريف استنتاجي ومبسط للنقود الإلكترونية وهو بأنها تلك النقود ذات القيمة المخزنة بطريقة الإلكترونية وتؤدي وظيفة النقود التقليدية[36].

وظيفة النقود الإلكترونية

تنص لائحة بنك إندونيسيا رقم PBI/2014/8/16 في المادة 1 الفقرتين 3 و4 على أن الأموال الإلكترونية[37] هي وسيلة للدفع تستوفي العناصر التالية:

أ. تصدر على أساس قيمة الأموال المدفوعة مقدما للناشر؛

ب. يتم تخزين قيمة الأموال إلكترونيًا في خادم أو شريحة وسائط؛

ج. تُستخدم كوسيلة للدفع للتجار الذين لا يصدرون النقود الإلكترونية؛ و

د. إن قيمة النقود الإلكترونية التي يديرها المصدر ليست وديعة على النحو المقصود في القانون المنظم للعمل المصرفي.

قيمة الأموال الإلكترونية هي قيمة الأموال التي يتم تخزينها إلكترونيًا على خادم وسائط أو شريحة يمكن نقلها لأغراض معاملات الدفع و/أو تحويلات الأموال.

أنواع النقود الإلكترونية

أ. النقود الإلكترونية من حيث المتابعة والرقابة عليها

هناك عدة تقسيمات للنقود الإلكترونية، فمن حيث متابعتها والرقابة عليها نفرق بين ما يلي[38]:

1) نقود الإلكترونية قابلة للتعرف عليها: تتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل، ثم الاستمرار في متابعة حركة النقود داخل النظام الإلكتروني كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات الائتمان؛

---

[35] Veithal Rivai, dkk., 2001, *Bank and Financial Institution Management*, Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, hal 1367

[36] bounehas, adel. (2023). النقود الإلكترونية والنقود الافتراضية، نشأتها، مفهومها وآثارها الاقتصادية. دفاتر البحوث العلمية, 11(1), 837-https://www.asjp.cerist.dz/en/article/221893853 .

[37] Peraturan Bank Indonesia Nomor 16/8/PBI/2014, Tentang Perubahan Atas Peraturan Bank Indonesia Nomor 11/12/PBI/2009 Tentang Uang Elekronik (Electronic Money) Pasal 1 ayat 3 dan 4.

[38] بوعافية، رشيد (2014). دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية ص: 112-114. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 1، العدد 2، الصفحات 111-131

2) نقود الإلكترونية غير اسمية مجهولة الهوية: تستخدم تماما كالأوراق النقدية، فلا تترك وراءها أثرا يدل على هوية من انتقلت منه أو إليه.

ب. النقود الإلكترونية من حيث الأسلوب والتعامل بها

أما تقسيمها حسب أسلوب التعامل بها فيمكن أن نميز بين ما يلي:

1) نقود إلكترونية عن طريق الشبكة: وهي نقود رقمية يتم في بداية سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، وتخزن في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي، حيث ترسل النقود الرقمية عبر الأنترنت إلى المستفيد في ظل إجراءات تضمن لهذا التعامل قدرا كبيرا من السرية والأمان، فهي نقود حقيقية ولكنها رقمية؛
2) نقود الكترونية خارج الشبكة: تثير قدرا أكبر من المشاكلخاصة فيما يتعلق بالأمان من مخاطر الصرف المزدوج، حيث تتم التعاملات بها دون الحاجة للاتصال مباشرة باالمصدر، فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يحوز عليها المستهلك وتتضمنمؤشرا يظهر له التغيرات التي تطرأ على قيمتها المختزنة بعد إجراء كل تعامل نقدي.

مميزات النقود الإلكترونية

ومن الشرح المذكور أعلاه تتبين فوائد النقود الإلكترونية ما يلي[39]:

أ. لها أكثر عملية وسرعة ومرونة وراحة مقارنة بالنقد، خاصة بالنسبة للمعاملات ذات القيمة الصغيرة، لأن العملاء لا يحتاجون إلى تقديم المبلغ المحدد من المال للمعاملة أو يضطرون إلى الاحتفاظ بالتغيير.
ب. يمكن تعبئة الأموال الإلكترونية من خلال الوسائل المختلفة التي توفرها الجهة المصدرة.
ج. يتزايد مستوى رضا المستهلك مع انخفاض تكاليف المعاملات.
د. هناك مصدر دخل لمقدمي خدمات الدفع غير النقدي.
ه. من السهل الحصول على النقود الإلكترونية واستخدامها.
و. تضمن النقود الإلكترونية قدرًا أكبر من اليقين وحماية الحقوق مستهلك.
ز. يمكن إجراء الوقت اللازم لإتمام المعاملة بالنقود الإلكترونية بشكل أقصر بكثير من المعاملة باستخدام بطاقة الائتمان أو بطاقة الخصم، لأنها لا تتطلب تفويضًا أو توقيعًا أو رقم تعريف شخصي عبر الإنترنت.

[39] Hendarsyah, D. (2016). Penggunaan Uang Elektronik Dan Uang Virtual Sebagai Pengganti Uang Tunai Di Indonesia. *IQTISHADUNA: Jurnal Ilmiah Ekonomi Kita*, 5(1), 1-15. https://doi.org/10.46367/iqtishaduna.v5i1.74

ح. تشجع النقود الإلكترونية الأشخاص على توفير المال عن طريق حساب النفقات بحكمة.
ط. يعد استخدام النقود الإلكترونية أحد أشكال مساهمة ومشاركة المواطنين في دعم البرامج الحكومية لتكوين مجتمع أقل نقدًا.

دفع رأس مال السلم بالنقود الالكترونية

سبق التعريف أن النقود الالكترونية هي تلك النقود ذات القيمة المخزنة بطريقة الإلكترونية وتؤدي وظيفة النقود التقليدية، وأراد الكاتب معرفة مدى تطبيقها في رأس مال السلم. وعند الإمام الشافعي يشترط تسليم رأس مال السلم نقدا في مجلس العقد. فبالنقود الإلكترونية ينطبق دفع رأس المال نقدا في مجلس العقد ولو لم يقبض المسلم إليه حقيقيا. ولكن يمكن إرسال النقود الإلكترونية مباشرة في الوقت الحاضر إلى حساب المسلم إليه ويقبضها حكما. وتنضبط شروط رأس المال بأن يكون على صفة وقدر معلومة معينة. فالنتيجة أن النقود الإلكترونية يصلح كونها رأس المال في عقد السلم عند الإمام الشافعي لتوفر شروطها.

الخلاصة

عقد السلم لدى الشافعية: هو عقد على موصوف بذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس عقد. ويشترط في رأس مال السلم يجب أن يكون رأس المال معلومًا للعاقدين كسائر عقود المعاوضات، فيجب بيان جنس ونوع وصفة رأس المال في السلم، وذلك لإزالة الجهالة في العقد المفضية إلى النزاع وفساد البيع.

بالنسبة تسليم رأس مال السَّلَم عند الشافعي أنه يجب تسليمه في مجلس العقد، فلو تفرقا قبل قبض رأس المال أو ألزماه بطل العقد، أو قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض، وفيما يقابله من المسلم فيه، وكذلك تجنبًا لبيع الدين بالدين إن كان رأس المال في الذمة.

والنقود الإلكترونية يصلح كونها رأس المال في عقد السلم عند الإمام الشافعي لإمكان إرسالها مباشرة وقبضها في مجلس العقد قبضا حكميا، وتنضبط صفة وقدرا معلومة.

المراجع

ابن قاسم. *فتح القريب*. بيروت – لبنان: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1425 هـ

ابن منظور، محمد بن مكرم. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، الطبعة الثالثة. 1414هـ.

الأسدي، محمد بن أبي بكر. *بداية المحتاج في شرح المنهاج*. جدة: دار المنهاج, 2011 هـ.

الأصفهاني، أحمد بن الحسين. *متن الغاية والتقريب في الفقه الشافعي*. بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الثانية، 1415هـ.

بوعافية، رشيد،" دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية" *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 1، العدد 2*، (2014).

البيهقي، أبو بكر. *السنن الكبرى*. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1424 هـ.

الحاكم، محمد بن عبد الله. *المستدرك على الصحيحين*. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1411 هـ.

الرفاعي، أحمد حسين. *مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية*. عمان: دار وائل للنشر. 1998م.

الزحيلي، وهبة. *الفقه الإسلامي وأدلته*. دمشق: دار الفكر، الطبعة الرابعة، دون سنة.

الشافعي، محمد بن إدريس. *الأم*. بيروت: دار المعرفة. 1410هـ.

الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب. *مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج*. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. 1415هـ.

الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم. *المهذب في فقة الإمام الشافعي*. دار الكتب العلمية، دون سنة.

العسقلاني، ابن حجر. *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. بيروت: دار المعرفة، بدون طبعة، 1379 هـ.

محمد، *الآثار النقدية والاقتصادية المالية للنقود الإلكترونية*، 133/1، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون.

النووي، يحي بن شرف. *شرح النووي على صحيح مسلم*. بيروت: المكتب الإسلامي، 1412هـ.

Antonio, Muhammad Syafi'i, *Bank Syariah dari Teori ke Praktik*, Gema Insani, Jakarta, 2001.

Ath Thayyar, Abdullah bin Muhammad, *Ensiklopedia Fiqih Muamalah dalam Pandangan 4 Madzab*, terj. Miftahul Khairi, Makhtabah Al Hanif, Yogyakarta, 2014.

Hendarsyah, D. "Penggunaan Uang Elektronik Dan Uang Virtual Sebagai Pengganti Uang Tunai Di Indonesia", *IQTISHADUNA: Jurnal Ilmiah Ekonomi Kita*, 5(1), 1-15. [https://doi.org/10.46367/iqtishaduna.v5i1.74].

Peraturan Bank Indonesia Nomor 16/8/PBI/2014, Tentang Perubahan Atas Peraturan Bank Indonesia Nomor 11/12/PBI/2009 Tentang Uang Elekronik (Electronic Money) Pasal 1 ayat 3 dan 4.

Rasjid, Sulaiman, *Fiqih Islam*, Sinar Baru Algensindo, Bandung, 2017.

Rivai Veithal, dkk, Bank and Financial Institution Management, PT. Raja Grafindo Persada, Jakarta, 2001.

Shafe'i, Rachmad, *Fiqih Muamalah,* Pustaka Setia, Bandung, 2010.